

عنون المكاتبات : جريدة الجامعة العربية

الاشتراكات

والقدس : جنية وربع

فلسطين وشرق الأردن : جنية ونصف

والبحر : جنية ونصف

الوصول

لجميع المكاتبات وطبوع ونقودها من طابع البريد

الجامعة العربية

Al-Jami'a Al-Arabia
JERUSALEM PALESTINE

جريدة سياسية علمية اجتماعية اقتصادية

صاحبة الامتياز ورئيس التحرير المنشول

نيف الحسيني

المدارة : في دار الامتياز بدمشق بالقدس

تلفون ٢٢٠ صندوق البريد ٧١٩

الاعلامات تنفس عليها مع ادارة الجريدة

(الموافق ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٠)

السبت

القدس الشريف : في ٣ جمادى الثانية سنة (١٣٤٩ هـ)

عدد خاص

بالكتاب الأبيض المشتمل على السياسة الجديدة للحكومة البريطانية في فلسطين

بيان الخطة السياسية

للحكومة البريطانية

الذي رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان البريطاني

في شهر تشرين الأول ١٩٣٠

(١) قد كان تقرير اللجنة الخاصة برئاسة السير ولترشو ، الذي نشر في شهر نيسان ، بحثاً لجدل عريض ، ظهر في اثنائه ان هناك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالة في الماضي من الاعمال في ادارة فلسطين وما قصد القيام به في المستقبل . واصبح من المؤكد ان الحالة تستدعي الاسراع في نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية ، يرمي الى ازالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف . غير ان اعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير اولية ضرورية افقت حتى الى تأخير اقامه .

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر الى بعض نواح من المشكلات التي كانت حكومة جلالة انها تستدعي اجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر ان يوفد الى فلسطين تحقيق كبير الاختبار (هو السرجون هوب ميمسون) للتداول مع القديس السياسي بشأن تدبير الاراضي ، والهجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية ، وتقديم تقرير بذلك الى حكومة جلالة . وبالمنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ، ولتفاسها بعضها ببعض ، تأكدت حكومة جلالة بان ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل ان تأخذ بعين الاعتبار تقريراً واقعياً مفصلاً عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة ، عما في استطاعة السرجون هوب ميمسون وضعه بجدارة . وقد ألح على حكومة جلالة بشدة ان تقدم استلام تقرير السرجون هوب ميمسون باصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي تود السير عليها . غير ان حكومة جلالة ، رغمًا عن تقديرها للحاجة الملحة التي تستدعي الاسراع في اصدار مثل هذا التصريح ، رأت انها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب ميمسون معتبرة في ذلك ، على الاخص ، ما تجتمع لديها من الأدلة بشأن صعوبة المشكلة وتمتعها ، والحاجة الى اجراء تحقيق واف سيفتح جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول الى أية استنتاجات حاسمة . وقد قدم الآن السرجون هوب ميمسون تقريره ، ووضع هذا البيان بعد ابحاث التدقيق في مضمون ذلك التقرير ، وفي غيره من المعلومات التي تيسرت في المدة الاخيرة عن حالة فلسطين .

(٢) وفي بلاد فلسطين ، حيث تتفاير في الوقت الحاضر ، بل تصطدم من بعض الوجوه ، امان في فريقي السكان ، ليس من المنظر ان يأتي اي بيان عن السياسة ، معاً كانت هيته ، موافقاً كل الموافقة لآمني اي فريق . غير ان حكومة جلالة تود ان تأمل بان سيكون لازالة سوء الفهم السائد الآن ، وتفسير مقاصدها تفسيراً آمناً وادق ، الاثر الطيب في ازالة القلق واعادة الطمأنينة لكلا الفريقين . وستبدل حكومة جلالة جهدها ، ليس عن طريق هذا البيان الحالي ، بل بما يليه من الاعمال الادارية ، لاقناع العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الاساسية ، بكل ما اوتيت من قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل الى تكوين شعب ميسور الحال في فلسطين ، يعيش في امان واعلمتان تحت لواء ادارة غير متحيزة ، راقية . ومع ذلك فمن الضروري ، في هذا الصدد ، ايفاج نقطة واحدة هي من الاهمية بمكان كبير ، ذلك انه في الظروف الخاصة الحقيقية بفلسطين لا يمكن لاية سياسة ، معاً كانت نيرة جلية ، أو معنا بذل من جهد في سبيل تنفيذها ، ان يبيض لها النجاح ما لم تمل التأييد من جميع الطوائف التي وضعت لخدمتها وخبرها ليس بقولها بحسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر

ليس من حاجة ، في هذا المقام ، للبحث في الحوادث المشؤومة التي وقعت في العام الماضي ، وفي الاحوال المؤسفة التي نشأت عنها . غير ان حكومة جلالة ترى نفسها مضطرة لان تلاحظ بانها لم تنل من كلا الجانبين سوى مساعدة طفيفة في سبيل ازالة التناوب الذي ساد بينهما في اثناء الاشهر التي توترت فيها العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٨ . وبان هناك حقيقة اخرى خطيرة اضيفت الى الصعوبات التي نشأت عن الربوب والحكومة المتبادلة بين الشعبين ، الا وهي خطة عدم الثقة بحكومة جلالة التي غلبت حملة صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة الى

التأكيد بان توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل يتوق إليها كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو إليها حكومة جلالة ، وهي تشعر ان في الامكان الوصول إليها ان تعاون كلا الفريقين ، عن طيبة خاطر ، مع الحكومة ومع ادارة فلسطين ، وتأكد من ان حكومة جلالة يمكن الاعتماد عليها ، عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين ، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترفيتهما (٣) ويلاحظ ان كثيراً من سوء الفهم الذي يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأت عن المجرع من فهم كنه الواجب الملقى على عاتق حكومة جلالة بموجب احكام صك الانتداب ولذلك فان النقطة الثانية التي نشرتها حكومة جلالة بوجوب تأكيدها ، باقوى حجة مستطاعة ، هي ان هناك ، على حد البيان الذي ادلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ ، « تصريح يتضمن تعهداً ذا شقين ، الشق الواحد منها للشعب اليهودي والشق الآخر للاهالي غير اليهود في فلسطين » ويظهر ان كثيراً من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الاساسية تمام التأكد . وقد وجه كلا العرب واليهود الى الحكومة سبيل من المطالب والملامة المستندة على الظن القاسد بان من واجب حكومة جلالة ان تنفذ خططاً سياسية يحظر عليها في الواقع ، تنفيذها بموجب احكام صك الانتداب اقليمية . وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه اعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلاء بان حكومة جلالة قد استقر قرارها على الاستمرار في ادارة فلسطين توفيقاً لاحكام صك الانتداب كما اقره مجلس جمعية الامم . اذ ان ذلك الصك ، على حد قول المستر رمسي ماكدونالد « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه » . ويلاحظ انه رغمًا عن هذا البيان الصريح غامر البعض امال انه في الاستطاعة ، بطريقة من الطرق ، اجتنب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء احكام صك الانتداب . فبجهد الحالة هذه ان يتأكد الجميع ، بصورة باتة نهائية ، بان من البعث الزعماء اليهود ، من الجهة الواحدة ، ان يلجوا على حكومة جلالة لان تسير في سياستها ، فيما يتعلق بالهجرة والاراضي مثلاً ، حسب اداني طبقات الرأي العام الصهيوني الاكثر تحليلاً ، اذ ان قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها لواجب الملقى على الدولة المتدبة ازاء غير اليهود من اهالي فلسطين ، ذلك الواجب الذي لا يقل اهمية . كما انه من البعث ايضاً ، من الجهة الاخرى ، الزعماء العرب ان يصروا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالة ، اوفى قيام ، بالتعهد ذي الشقين المشار اليه اعلاه في حكم المستحيل . ان لدى حكومة جلالة ما يدعوها للظن بان من الاسباب التي آلت الى قيام التوتر في العلاقات والقلق بين كلا الفريقين ، ذلك الامل القاسد الذي اوجده المشاركون المظلمون ، بان في بدل الجهود لتخفيف حكومة جلالة والضغط عليها ما ينجم عنه في النهاية اجبارها على اتباع سياسة تكون في صالح الفريق الواحد او الآخر

ولذلك اصبح من الضروري ان نوضح حكومة جلالة ، بادي ذي بدء ، مبادئنا لن تحيد ، بالضغط او بالتهديد ، عن النهج المبني على حدود في صك الانتداب كما انها لن تتصرف عن اتباع سياسة ترمي الى ترقية مصالح اهالي فلسطين ، العرب واليهود ، بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب (٤) ليست هذه المرة الاولى التي بذلت فيها حكومة جلالة جهدها لايضاح سياستها في فلسطين . ففي سنة ١٩٢٢ نشرت بياناً واقعياً باتته الوفد العربي الفلسطيني ، الذي كان عددته في لندن ، والجمعية الصهيونية . اما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قراراً أكدت فيه لحكومة جلالة بان اعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقاً للخطة السياسية التي تقدمتها البيان . فضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور ويزمن في الكتاب الذي ارفق به هذا التقرير لحكومة جلالة ما يلي : « لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص ، على الدوام ، في ان تسير في اعمالها بالتعاون الودي مع جميع طبقات الاهالي في فلسطين . وقد اوضحت مراراً وتكراراً ، قولاً وفعلًا ، بانها لن يحظر لها لبال الاجفاف ، باقل درجة ، بحق الاهالي غير اليهود ، المدنية ، او الدينية ، او بمصالحهم المادية »

وكان من نتيجة الاختبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين ان كشف القناع حتماً عن بعض قائلين ادارية ومشاكل اقتصادية عامة يجب اخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الاهالي . ومع ذلك فان بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة ١٩٢٢ ، بعد ايمان النظر والتدقيق الطويل ، يعتبر الاساس الذي يجب ان تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين

(٥) فضلاً عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين والتي يتناولها البحث

في الفقرات التالية ، توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :
(١) المني الذي تعلقه حكومة جلالة على عبارة « الوطن القومي لليهود » الواردة في صك الانتداب
اما بشأن هذه النقطة ، ففي الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الصادرة سنة ١٩٢٢ :

« وقد اعاد اليهود في الجيلين او الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم سيغ فلسطين يبلغ عددها الان ثمانين الفا ، وبهم تقريباً مزارعون او عملة في الارض . ولهذا الطائفة ادارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لادارة شؤونها الدينية . وتدار اعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تقي بمبادئها وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة ، بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ، ولغتها الخاصة ، وعوائلها ، وطرق معيشتها الخاصة ، لها في الحقيقة سمات قومية . وعلى سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن ان يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمالاً ، بل زيادة في الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي بمرتبة اهتمام وغر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية امل وطيد لتقدمها الحر ويصح للشعب اليهودي بحال واف كي يظهر فيه قدرته كان من الضروري ان يعلم بان وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنفعة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بانها تستند الى صلة تاريخية قديمة

« اذن هذا هو التفسير الذي تنشر به حكومة جلالة تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح ، ان فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن ، صراحة او ضمناً ، شيئاً من شأنه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء اليهود »

(ب) المبادي التي يجب ان تسير بها الهجرة بموجبها
وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلي :

« ومن الضروري ، لأجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية سيغ فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية اذ ذلك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضروري ضمان عدم ضرورية المهاجرين عالة على اهالي فلسطين عموماً وعدم حرمانهم أية فئة على السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط ، وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني ٢٥ الف مهاجر .

« ومن الضروري ايضاً ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً الى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية »

يلاحظ ان المبادي المبينة اعلاه تجعل من الضروري ، عند تقدير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في أي وقت كان ، ان يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرة التي يجب السماح بها . وفي نية حكومة جلالة ان تتخذ التدابير التي من شأنها ان تضمن بصورة اوفى تطبيق هذه المبادي تطبيقاً تاماً في المستقبل .

(ج) مركز الوكالة اليهودية
قد حاول ، في الفقرة المتقدمة ادناه ، الدلالة على القيود الواردة ضمناً في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب :

« وهناك امر آخر لا بد من لفت النظر اليه وهو ان اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في ان يكون لها ، كما انها لا تملك ، اي قسط في ادارة البلاد العامة . كما ان المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يمنحها صلاحية تولي هذه الوظيفة وانما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون ان يتناولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أي حال من الاحوال »

(٦) ترغب حكومة جلالة في ان تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ ، وعلى الاخص الفقرات الثلاث التي اقتسبت منه اعلاه . ويظن بان كل محاولة لتوسيع المعنى المقوم من هذه النقاط الثلاث لئلا يكون نصيبا سوى جدال عقيم الفائدة . ومع ذلك فان من المتعرف به ، في نور الاختيار السابق ، انه لا يزال هناك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادي المبينة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعلياً

وفي نية حكومة جلالتة ، بالاستشارة مع ادارة فلسطين ، ان تتخذ التدابير الفعالة لاياد وسائل ادارية وافية لاجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث ، ومن المعروف به بوجه خاص ان الضرورة تستدعي زيادة جهودات المندوب السامي في إيجاد طريقة للتعاون والاستشارة اوثق واكثر امتزاجاً بين ادارة فلسطين والوكالة اليهودية على ان يكون ذلك متفقاً على الدوام مع المبدأ الذي يجب اعتباره اساساً وهو ان مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يتجولها تقديم النصح والمعونة لا يتجولها بصفتها هذه الاشتراك في ادارة حكومة البلاد ، وعلى نفس المنوال يجب إيجاد الوسائل الادارية التي تكفل في الوقت ذاته صيانة المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة وان يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح

(٧) ومن المرفوب فيه في هذا الصدد ازالة اى سبب لسوء الفهم مما يكون قد علق بالاذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين اما الاحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي متضمنة في المواد التالية من صك الانتداب :

« المادة ٢ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي كما في دياحة هذا الصك وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان »

« المادة ٦ على حكومة فلسطين ، مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركزات طوائف الاهالي ، ان تسهل الهجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وان تنشط بمهنة الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد وفي جعلها اراضي الحكومة والاراضي الموات غير المطالبة للمنايا العمومية »

« المادة ٩ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يضمن النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق التامة للاجانب والوطنيين »

« المادة ١٣ تتحمل الدولة المنتدبة كل تبعة فيما يخص بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ومن ذلك المحافظة على الحقوق الراحنة وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والاماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة ، مع المحافظة على مقتضيات الامن العام وحسن النظام وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة تجاه جمعية الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ان لا تحول احكام هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة معقولا لتنفيذ احكامها وبشرط ان لا يفسر شيء في هذا الصك تفسيراً يحول الدولة المنتدبة سلطة التعرض لجوهر او ادارة المقامات الاسلامية المقدسة المكشولة الامتيازات »

« المادة ١٥ يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على الامن العام وحسن النظام فقط ، ويجب ان لا يكون هنالك تمييز من اى نوع كان بين سكان فلسطين ، بسبب الجنس او المذهب او اللغة ، وان لا يحرم اى شخص كان من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط »

« ويجب ان لا تمس حقوق الطوائف بادارة مدارسها لتعلم ابنائها بلغتهم على ان يكون ذلك مطابقاً لانظمة المعارف العمومية التي قد تضعها الحكومة »

هذا وقد اشير اشارة خاصة الى الوطن القومي اليهودي والمصالح اليهودية في المادة الرابعة « المادة ٤ يتصرف بوكالة يهودية صالحة ، كهيئة عمومية لا بداء ، المشورة والموعنة لادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي غير ذلك مما يمس انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين او لتساعد وتشترك في ترقية البلاد بحت صياغة حكومتها دائماً »

ويصترف بان الجمعية الصهيونية هذه هي الوكالة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها ومالياتها يحفظها صالحة ولا تفتقر لهذا الغرض ، وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية ، للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبنون المساعدة على انشاء الوطن القومي اليهودي »

المادة ٦ (وردت فيما تقدم)

« المادة ١١ تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ما له علاقة بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمناقص العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد ، بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها ، وعليها ايضاً ان توجد نظاماً للأراضي بلائم احتياجات البلاد مع مراعاة الرغبة في زيادة عدد سكانها وزرع واستغلال اعظم ما يستطاع من اراضيها »

ويجوز لحكومة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة على ان تقوم او تدبر ، بشروط عادلة وحقة الاعمال والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيثما لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها ، وانما يشترط في هذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها تلك الوكالة لا تتجاوز مباشرة او غير مباشرة فائدة معتدلة راس المال وكل ما يزيد الارباح على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها »

(٨) وما يلاحظ من الجهة الاولى ان المادة الثانية تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان ، ومن الجهة الثانية ان الصك الوارد في المادة السادسة الذي يقضي بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم الحاق اى حيف او ضرر بمقوق ومركز طوائف الاهالي ، فضلاً عن ذلك فان المادة الحادية عشرة تقتضي : « ان تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ما له علاقة بترقية البلاد »

وبنفس من نص هذه المادة ان سكان فلسطين على الاطلاق لا فئة منهم فحسب م الذين يجب ان يكونوا موضعاً لعناية الحكومة ، وما يلاحظ بهذا الشأن ان النص القائل ياخذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة او ادارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز ان يتعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة ، وقد اوردت هذه النقاط بالنظر للدعوات التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بان لهذه

الوكالة مركزاً يتجولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالتة الا ان تتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة ، فضلاً عن ذلك فقد حاول البعض ان يجادل تأييداً للدعوات الصهيونية بان الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبان الفقرات التي ترمي الى صيانة مصالح غير اليهود انما هي اعتبارات ثانوية تقيدها ما ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من اجله ، ان حكومة جلالتة ما فتئت تفتتير ان من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى ان من المستحيل ان تحاول حل المشكلة باعتبار ان اى هذين الالتزامين هو اقل اهمية من الاخر خلافتي مع مقاصد صك الانتداب الصريحة معاً كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل ، وقد حاول المندوب البريطاني القوض في البيان الذي ادلى به امام لجنة الانتداب الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي ان يوضح موقف حكومة جلالتة ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب ، وفي التقرير الذي رفعتة لجنة الانتداب الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعته على هذا البيان وردت العبارة التالية وهي من الاممية يمكن :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا امران يجب ذكرهما هنا وهما :
(١) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريق السكان هي من درجة تساوية
(٢) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما من اى وجه من الوجوه »

« وليس لدى لجنة الانتداب ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين يبرهان في رأيها تمام الاعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على فلسطين وضمان مستقبلها » ان حكومة جلالتة الملك لعل غام الاتفاق مع روح هذا البيان وانتهل دواعي اغتيابها ان يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقتراحه جوافقة مجلس جمعية الامم ، انه لواجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالتة الذي يقضي عليها باستنباط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار في جميع الاحيان عند تنفيذ سياساتها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضها عليها صك الانتداب بشأن فريق السكان والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما يتعارض حتماً مصلحة الفريقين »

ومن المأمول ان يؤول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالتة على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود عن طيبة خاطر مع ادارة فلسطين وحكومة جلالتة تلك الضرورة التي اعرب عنها فيما تقدم
(٩) ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التي يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط القيدة التي يجب ان تدير تلك السياسة بموجبها ولذلك وجب الآن البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالتة في فلسطين ، وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الابواب الثلاثة التالية :

- (١) الامن العام
- (٢) التطورات الدستورية
- (٣) التطورات الاقتصادية والاجتماعية

« ١ » الامن العام

(١٠) ان من اولى واجبات الادارة توطيد اركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين وقد اعلمت حكومة جلالتة في مقام اخر بانها لن تحيد عن القيام بواجبها بعامل الضغط او التهديد

ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد اخمدت فوراً ، وانتخذت تدابير خاصة لمعالجة اية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل ، ويجب ان يفهم تماماً ان التحريض على الاضطراب او الشقاق مما كان مصدره سيئال اشد عقوبة ، وستوسع سلطات الادارة بقدرما تستوجب الضرورة كي تتمكن بصورة اوفى واتم من معالجة مثل هذه المخاللات الخطيرة التي لا مسوغ لها

وقد قررت حكومة جلالتة ان تحتفظ في فلسطين في الوقت الحاضر بفريقين من المشاة وفضلاً عن ذلك سيكون سران من الطيريات وابدية فرق من السيارات المسلحة مسورة في فلسطين وشرقي الأردن ، وكما هو معلوم ، كان المستر دوجين ، مفتش البوليس العام في سيلان ، قد اوفد الى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني ، وقد رفع تقريراً مفصلاً قديماً وهو الآن ، وضع النظر الدقيق ، وقد وضع البعض من توصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرقي البوليس البريطاني والفلسطيني ، ووضع مشروع الدفاع عن المستعمرات اليهودية اشير اليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب ابيض تحت رقم ٣٥٨٢ ، وهناك توصي كثيرة اخرى وردت في تقرير السر دوجين لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع المندوب السامي لفلسطين وستجري تغييرات اخرى متى انتخذت قرارات بشأنها ، وتقتض حكومة جلالتة هذه الفرصة لان تؤيد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لمنع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين ، وترغب في ان تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، ستترشد برأي مستشاريها الاختصاصيين ، وانها في ذلك ستري الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة لواجبات التي ستقوم بها بقطع النظر عن اية اعتبارات سياسية .

« ٢ » التطورات الدستورية

(١١) اشير فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء لايحاد شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالتة ، بصفتها الدولة المنتدبة ، ومع ذلك فأت حكومة جلالتة ترى ، بعد البصر الدقيق ، ان الوقت قد حان لسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي ، تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق بدون اى تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

ففي شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشاري ألف من عدد متساو من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين ، وقد كان من المشرة الاعضاء غير الموظفين اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود . وفي اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليف حكومة في فلسطين توفقاً لاحكام قانون الاختصاص الاجنبي ، وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيساً ، ومن عشرة

اعضاء من الموظفين واثني عشر عضواً منتخباً من الموظفين . وقد وضعت اصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخامس بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢ وفي شهر شباط واذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفقاً لتلك الاصول فاشقت تلك المحاولة بسبب رفض الاهالي العرب اجراء التعاون مع الحكومة (يراجع في هذا الصدد التقرير الفصل الذي صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الابيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعي سنة ١٩٢٣) . وعندئذ اوقف المندوب السامي تأليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق

وقد منحت فرصتان اخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد اولا باعادة تأليف مجلس استشاري يعين تعييناً على ان يكون عدد اعضائه مساوياً لعدد اعضاء المجلس التشريعي الذي كان في النية تشكيله ، وثانياً بالاقتراح الذي عرض عليهم لتأليف وكالة عربية وكان المقصود ان يباط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب

غير ان زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين ، وبناء على رفضهم هذا تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشاري من اعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغير هو ان عدد اعضاء المجلس الاستشاري قد زيد باضافة اعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم الى المجلس وما يذكر في هذا الصدد ان حكومة جلالتة مسؤولة بموجب احكام المادة الثانية من صك الانتداب عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ، وترقية انظمة الحكم الذاتي ، والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالي . وقد اوضحت فيما تقدم الجهود التي بذلت في السنين الاولى من الادارة المدنية بشأن التطور الدستوري ، ورغبة في تمكين اهالي فلسطين من الحصول على اختيار فعلي في الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدبير على حسن التمييز في اختيار ممثلهم داخل اللورد بلومر ، الذي اشغل منصب المندوب السامي في فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجته من الحكم الذاتي المحلي اوسع مما كانت عليه الحال في عهد الادارة البريطانية فيما مضى وعندها تسلم السرجون تشاندلور زمام منصب المندوب السامي في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ نظراً في مسألة التطور الدستوري واخذ رأي ممثلي مختلف طبقات الاهالي وبعد انعام النظر في الحالة رفع بعض اقتراحات في شهر حزيران ١٩٢٩ غير انه تأجل النظر في هذه المسألة بسبب الاضطرابات التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

(١٢) وقد امتنت الآن حكومة جلالتة النظر في هذه المسألة في نور درجة التقدم والرقى الحالي معتبرة على الاخض الالتزام الملقى على عاتقها الذي يقضي عليها بجعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل ترقية انظمة الحكم الذاتي ، وقررت ان الوقت قد حان لتقديم خطوة اخرى في سبيل منح اهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلائم مع احكام صك الانتداب

وبناء على ذلك تنوي حكومة جلالتة ان تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق عموماً على الاصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ وتشير كذيل خامس لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت شهر آب سنة ١٩٢٩

وتأمل حكومة جلالتة انها ستنتال في هذه المرة معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وترغب في ان تعلن بكل وضوح وجلاء بانها يتنا تأسف كل الاسف لاية محاولة قد يقوم بها اى فريق من السكان الحيولة دون تنفيذ قرارها لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لمنع كل محاولة كهذه ان وقعت اذ انها ترى ان من مصلحة اهالي البلاد ان لا تؤجل قط الخطوة التي تنوي الآن ان تتخطوها

وتود حكومة جلالتة ان تبين بانها لم تشكل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الاولى لكان اهالي فلسطين قد تالوا الى ان درجة اوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك ان مثل هذا الاختبار لامر منه لنجاح التطور الدستوري فكما اسرع جميع طبقات الاهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالتة في هذا الصدد كما كان في الامكان اجراء هذا التطور الدستوري الذي تتوفى حكومة جلالتة لمشايدته في فلسطين

ان هنالك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك انه قد يأتي بفائدة محسوسة للاهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة . وبالطبع ان ممثليهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون ليس من ابداء اراء الاهالي العرب في شأن هذه الامور وخلافها فحسب بل من الاشتراك ايضاً في البحث والتداول فيها . وهناك فائدة اخرى يجتنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي اذ ان اشترك ممثلي كلا الفريقين من الاهالي بصفتهم اعضاء في المجلس التشريعي سيؤول الى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب

(١٣) ان المجلس التشريعي الجديد سيؤلف كما ذكر فيما تقدم على النحو المبين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٣ ، وسيشكل من المندوب السامي ومن اثني وعشرين عضواً منهم عشرة اعضاء موظفين واثني عشر عضواً من غير الموظفين ، وستنخب الاعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الاول والثاني ، ومع ذلك ترى حكومة جلالتة ان من الاهمية بمكان لاجتناب اعادة جحوط الانتخابات كما حدث في سنة ١٩٢٣ استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الاعضاء غير الموظفين للمجلس فيما اذا لم يتمكن عضو واحد او اكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذي قد تقهه فئة من السكان او لاي سبب اخر ، وسيجيب المندوب السامي مستمداً بالصلاحيات الضرورية التي تضمن تمكن الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الامم ومن ذلك صلاحية وضع اى تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام ، ومضى نشأ خلاف حول قيام حكومة فلسطين باحكام صك الانتداب يستطاع تقديم عرضة بذلك الى جمعية الامم توفقاً لاحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢

« ٣ » التطور الاقتصادي والاجتماعي

١٤ ان المشاكل العملية التي يجدر البحث فيها في هذا الباب هي مسائل الاراضي والهجرة والطالة على الاجال ، فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معاً كل الارتباط مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية وعلى حلها يجب ان يتوقف كل تقدم يرشحي فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين

وجعل التحسين متسقاً مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة ،
وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاط والتجاوز
في العدل ، وبغية الحصول على اعظم فائدة مما يبدل من جهود مشتركة .

ويجب انعام النظر أيضاً في حماية المستأجرين بنحهم حقاً من حقوق
الأجارة ، أو بأية وسائل أخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض أو
تعريضهم لأجارات فاحشة .

ثم ان هناك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هي الاسراع في
أعمال التسوية والتثبيت من الملكية وتسجيل عقود الأجار . وهنا تخرج الى
حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرى
العربية مملوكة بطريق المشاع وهناك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو
عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

وبلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الامور الأولية
المهمة في سبيل تقدمهم ورفقهم . وقد قام مؤخراً خبير ذو اختيار واسع
بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين .

(٢٥) وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقل من جراء الضرورة
التي دعت الى زيادة قوات الامن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة
اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩ ، وليس
في الاستطاعة التنبؤ الان بالزمن الذي يصح فيه تخفيض النفقات في هذا
الباب تخفيضاً مأموناً . اذ ان ذلك التخفيض يجب ان يتوقف على درجة كبرى ،
على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ، ذلك
التحسين الذي تأمل حكومة جلالة باث يكون من احدي نتائجهم

ان السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالة ترمي ، فيما ترمي اليه ،
الى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها . فالتحسين المنوي اجراؤه في
الطرق والاساليب الزراعية ، ليس انه يستغرق وقتاً طويلاً بل يستلزم نفقات
باهظة أيضاً ، مع انه يؤمل ان يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل
قابلة للاسترداد . وحكومة جلالة تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي
ينبج عن هذه الحالة وتبحث الان في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها
هذه موضع التنفيذ

«٣» المهاجرة

(٢٦) وقد وضع مؤخراً النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة
المهاجرة الى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي
شهر ايار الماضي رأيت حكومة جلالة ان من الضروري توقيف اصدار
شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمال ، اي الاشخاص الذين
يشغلون عند الغير ، (زيادة على ١٠٥٠ شخصاً الذين سبق الموافقة على
ادخالهم) في الستة اشهر التي تنتهي في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣٠ دون ان يتعرض
لإصناف المهاجرين الآخرين ، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر
الخطة السياسية المقبلة . وقد اسفر هذا التحقيق عن اظهار بعض العجز
في النظام الحالي ، وثبت انه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الاشخاص
من لم يكن في استطاعتهم ان يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت
جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا تبشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختبار
المهاجرين من الخوارج الامر الذي اسفر عن عدم وجود احتياطات تحول
دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين ، ودون ادخال
المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي ان عدداً
كبيراً من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على اذن بظولهم الاقامة
مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من
هذا الصنف في الثلاث السنوات الاخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخصاً ثم يلي ذلك
ناحية خطرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد بمجتهبين اما كن المراقبة
على الحدود

وفي كل محاولة تجرى لاستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة المهاجرة
يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر رقابة
العمال اليهودية العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . ان نفوذ هذه النقابة واسع
المدى واعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملاً هاماً ضمن الحركة الصهيونية في
العالم . وفي مؤتمر زوريخ الأخير كان أكثر من ربع الاعضاء الذين نابوا عن
الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين او الخارج ، ممن ينتسبون لهذه النقابة .
ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة ان تبذله ازاء المهاجرين بتوجيهها على
اي عضو من اعضائها الرجوع الى الحاكم الفصل في اي خلاف يقع بينه وبين

والحالات التي تستند عليها المراجع اليهودية في تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار
اليهود كانت مفيدة لمجاورهم العرب هي فيما يختص بالمستعمرات التي انشأتها
جمعية «اليكاف» قبل أن يشرع في الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطيني
الذي هو الآن المصدر المالي الرئيسي للوكالة اليهودية .

اما المحاولات التي اجريت لأثبت أن الاستعمار الصهيوني لم ينتج عنه
انضمام مستأجري الأراضي التي ياعها اصحابها الى الطبقة التي لا ارض لها قد
ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ، ان لم تكن مضلة .

(١٩) وفضلاً عن ذلك فان نتيجة الاستعمار اليهودي على الاهالي
الحاليين تتأثر تأثيراً كبيراً بالشروط التي تمتلك الهيئات المختلفة بموجبها الأراضي
وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسومة ، الموقع في
زوريخ في اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان (د) و(هـ) من المادة
الثالثة) على أن الأراضي التي تمتلك «تعتبر ملك الشعب اليهودي وملكيتها غير
قابلة للانتقال» وعلى وجوب «مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود في جميع
الاشغال والمشاريع» وفضلاً عن ذلك فقد ورد في المادة ٢٣ من عقد الامتياز الذي في
النية تنظيمه بشأن الأراضي التي تمنحها جمعية رأس المال القومي اليهودي تمهد
يقضي على المستأجر بان يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة
العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد
وهناك تعهد يربط به اهالي المستعمرات الواقعة في السهل الساحلي
يقضي عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كما اضطروا الى استئجار عمال .
وهذا التعهد يدرج في الاتفاقات التي تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطيني
والذين يستغلون اموالاً منه . وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعملة
في مستعمرات مرج ابن عامر .

ان من الصعب ان تتفق هذه الاحكام المتددة مع التصريح الذي ادلى
به في المؤتمر الصهيوني المعقد سنة ١٩٢١ « بان الشعب اليهودي يرغب في ان
يعيش مع الشعب العربي بسلامة صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالأشرف للجمع
الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين »
(٢٠) وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه
فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نفوذ كبير في تكييف
السياسة الصهيونية ، بان هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال اكبر عددهم استطاع
من المهاجرين اليهود ، وللمحافظة على اسلوب معيشة العمال اليهود خشية ان
ينحط الى اسلوب معيشة العمال العرب

ومعها كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية الصرفة
فيجب القول بانها لم تراع فيها احكام المادة السادسة من صك الانتداب التي
تشرط صراحة على حكومة فلسطين عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار
اليهود بكثرة في اراضي البلاد ان تكفل « عدم الحاق اي حيف او ضرر
بحقوق ومركز سائر الطوائف الاهالي الاخرى »

«٢» التحسين الزراعي

(٢١) ان من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ما ورد في
الفقرة السابقة ، ان تكفل عدم الحاق اي حيف او ضرر بمركز « سائر طوائف
الاهالي الاخرى » من جراء المهاجرة كما انه من واجباها أيضاً ، بموجب صك
الانتداب ان تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعاة في ذلك
على الدوام الشرط المتقدم ذكره

(٢٢) وقد اقتنعت حكومة جلالة ، من نتيجة التحقيقات الأخيرة ،
بأن الضرورة تقتضي ، رغبة في التوصل الى هاتين الغايتين ، بأجراء تحسين
فلي في اساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض .
(٢٣) فبأبواب مثل هذه السياسة فقط يستطيع استقرار مزارعين
آخرين من اليهود في الأراضي بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة
السادسة من صك الانتداب . والنتيجة المتوخاة لا يمكن نوالها الا بعد مرور
سنوات من الجد والعمل . ولذا فمن حسن الحظ أن يكون لدى الهيئات
اليهودية اراض واسعة احتياطة لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تمر
وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير
عمومية أخرى لتحسين الأراضي يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود .
ومع ذلك فمن الواجب ، بحكم الضرورة ، أن تباطأ مراقبة التصرف بالأراضي
الامتى كان ذلك الانتقال لا يمارس مع خطط ومشاريع ذلك المرجع .
واذا اعتبر المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة بأن هذا المرجع
يجب أن يكون حكومة فلسطين .

(٢٤) ومن جملة المشاكل التي تستوجب النظر ، مسائل الري ،

ان هذه الامور ما زالت منذ ان لفت النظر اليها في تقرير لجنة شو . موضع تحقيق
دقيق على من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في احوال
المزارعين الاقتصادية وطريقة استيفاء الضرائب منهم ومن قبل السرجون ميمون الذي
توجه الى فلسطين في شهر ايار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل
المهاجرة وتسوية الأراضي واقتصاديات البلاد .
(١٥) وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة ان كُوت بعض امتيازات
وكشفت القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز :

«١» الأراضي

في الاستطاعة الآن القول بكل جزم انه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر
نظراً للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب اية اراض ميسورة لاستقرار المزارعين من
المهاجرين الجدد اذا استثنت الاراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط
وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الاميرية القليلة المساحة
التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا انه من الخطأ ان يتبادر الى
الذهن ان حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحلولة التي
سيف الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك ان مساحة
الأراضي المحلولة التي تملكها الحكومة ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدعي
بمساحات كبيرة من الأراضي التي يتصرف فيها العرب في الواقع ، ويفلحونها .
غير انه حتى ولو سلم ملكية الحكومة لهذه الأراضي ، وملكيتها تختلف فيها في
كثير من الاحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم
فيها بالنظر لوجودها في ايدي المزارعين العرب ، ولضرورة ايجاد اراضي اضافية
اخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين اصبحوا الآن بلا ارض
ان ايجاد اراضي يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف
على ما يتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الأراضي المشغولة الان

(١٦) ويترامى الان ، في نور افضل التقديرات الميسورة ، ان مساحة
الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين (اذا استثنت منطقة بئر السبع) تبلغ
٦٠٥٤٤ ، ٠٠٠ دونماً . وهذه المساحة هي اقل بكثير من التقديرات التي اجريت
فيما مضى اذ انها تبلغ حسب التقديرات الرسمية ، بين عشرة واحد عشر مليون دونم
وبلوح أيضاً انه بينما تحتاج عائلة الفلاح الى ٣٠ دونماً من الارض على
الاقل للقيام باود معيشتها معيشة لائقة ، في الأراضي البعل (غير المسقية)
تجد انه لو قسمت الأراضي الزراعية الميسورة في البلاد اذا استثنت الأراضي
التي في ايدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠
دونماً . وكما يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين العرب ١٣ دونماً
من الارض ، وهو المعدل ، يحتاج الى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي
الزراعية ويظهر ايضاً انه من بين العائلات العربية القروية ، التي يبلغ عددها
٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩٤ في المائة بلا اراضي . وليس بمعلوم عدد
العائلات التي كانت تزرع ارضاً فيها مضى ثم فقدتها اذ ان هذه القطة هي
من جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الان حصرها بتأكيده بل يؤمل
التثبت منها في اثناء الاحصاء الذي سيجري في السنة القادمة

(١٧) ان حالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ومن مقتضى
وضع سياسة خاصة بالأراضي ان كان يراد تحسين احوال معيشتهم

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والخصوصية ،
الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ثابتة في تحسين الأراضي .
وكان لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتثاثها مما يسر
لهم من رأس المال والعلم والتنظيم . والى ذلك ، والى نشاط اهالي المستعمرات
انفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق ومن الجهة الأخرى فان الاهالي
العرب ، بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها اهالي المستعمرات اليهود ،
قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي
نقصت فيه الأراضي الميسورة لأعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى ايدي اليهود .
(١٨) قد سبق الإشارة فيما تقدم الى النشاط والنجاح الفائقين
الذين قما في ميدان استعمار اليهود للأراضي . وليس من العدل في شيء أن يقبل
الادعاء الذي أدلى به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود
والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في
جميع الاحوال مضرة بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالاً
لكنه من الضروري ، عند البحث في هذه الناحية من المشكلة ، أن يميز بين
الاستعمار الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموماً
باليكاف) وبين الاستعمار الجاري تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فيقد ما يتعلق الأمر بالسياسة المناهضة التي اتبعتها جمعية (اليكاف)
لارباب أن العرب قد استفادوا كثيراً من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد
كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالي المستعمرات وجيرانهم العرب .

صالون الخياطة الحديث

لصحابه قبهوى افواه

في عمارة جامع الاستقلال - حيفا

لقد استورد هذا المحل الوطني كمية عظيمة ومتنوعة من الأقمشة الوطنية التي تصنع في سوريا والتي أصبحت تهاجر الأقمشة الأوروبية من حيث المتانة والجودة. فبادر إليها الوطني الكريم إلى عقد البضائع الوطنية وعدها قد استورد أصحاب المحل كيات وافرة من القممان والكلمات وربطات الرقبة والقباط والروائح العطرية والمخارم الحريرية الخ... وكلها بأسعار متهاودة. وكذلك فالحل مستعد أتم استعداد

لتفصيل البدلات على أحسن طراز

مطعم ماجستيك الجديد

تجاه باب الخليل - القدس

لصاحبه مفير سليم حماد وبطرس استبان

هو المطعم الممتاز الذي يجد فيه الزوار الكرام

الذات نوع الاطعمة واسرهاها

وهو ممتاز بالنظافة والخدمة وجودة الطهي ومهاودة الأسعار

زيارة واحدة لهذا المطعم كفيلة بتحقيق رضا الزائر

المطاحن العربية الفلسطينية

شركة مساهمة لأصحابها زخريا ودعديس ليمتد

رأس مالها ٥٠٠٠٠ جنيه

هي من أمهات الشركات الوطنية التي قامت على رؤوس أموال وطنية محضة

ويشتغل فيها عمال وطنيون

مساهمو الشركة هم نخبة رجال الاقتصاد والتجارة في فلسطين

وهي تقدم أجود أصناف الدقيق والثلج بأسعار لا تتراحم

اجناس الدقيق : الزهرة الممتاز الوابورى

مركز الشركة الرئيسي - يافا - تلفون ٥٢٠ صندوق البريد ٦٠١

وكلاء الشركة في القدس مصطفى وعبد الجبش

في حيفا فرمان وحيتي

في عكا فضل وحمة القطايرجي

SEIBERLING ALL-TREADS



طونشوك زيرلنك

المضمون لسنة واحدة

الوكلاء لفلسطين وشرق الاردن

رقم التلفون ٨٦١ هابى وشركاه - صندوق البريد ٦٢

الوكلاء الوحيدون: حلي واخوانه - باب العمود - القدس

يمكن ان يظهر منها بوضوح ان هذا الرب متاصل تماماً فلا يبقى هنالك سوى أمل ضعيف لاي تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين غير انه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالاكثر ايجاد الطائفة والرفاعية في فلسطين في المستقبل.

ومن المأمول ان يجري تعديل في طريقة تحضير جداول العمال بأول الى انهاء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة. ومن الجلي ان من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة اذا كلما كان التعاون وثيقاً وودياً كلما سهل وضع جدول بالاتفاق مبني على اساس حسن ادراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين (٢٩) قد سبق القول في الفقرات السابقة ان مشاكل تحسين الاراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبان مستقبل فلسطين يجب ان يتوقف على ايجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاث. ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي باي وجه من الوجوه الامتني كانت فلسطين متمتعة بالطائفة والسلام والرخاء. فبال تعاون الودي بين العرب واليهود والحكومة يمكن ان ينجم الرخاء في البلاد

ويظهر من الحالة التي كشف القناع عنها التحقيق الدقيق في العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، ان فلسطين تواجه دوراً عصبياً في رقيها وتقدمها. ويمكن القول ان الحكومة فيما مضى تركت التوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها باقل تدخل او رقابة منها. غير انه قد اتضح كل الاتضح انه لا يمكن الاستمرار في هذه السياسة. فبال تعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطيع الحيلولة دون سقوط فلسطين الى حالة قد تقضي، من الجهة الواحدة، على العمل الجيد الذي قام به اولئك الذين وضعوا نصب اعينهم بناء الوطن القومي اليهودي، ومن الجهة الاخرى على مصالح اكثرية الاهالي الذين يملكون في الوقت الحاضر موارد طينية يمكنهم من الكفاح لحفظ كيانهم. والامر الذي تدعو الحاجة اليه هو ان يتفق كلا الشعبين على العيش معاً وان يحترم كل شعب منها احتياجات ومطالب الشعب الاخر. ولذلك فان حكومة جلالاته تدعو العرب الى الاعتراف بمقتائق الحالة، والى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد الى الاطلاق الى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع. كما ان حكومة جلالاته تطلب من الزعماء اليهود ان يعترفوا بضرورة اجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي اخذت تشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وان يعتبروا ان من العوامل الفعالة في تكييف سياستهم ان يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافي بقصد انهاء الرفاهية في كافة انحاء البلاد وذلك في احوال لا تبث الى ايجاد اسباب للالتام بالتحيز لفريق دون الاخر بل يمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوفقا وفتاعة

اطلبوا من الباعة السجائر التركية المصنوعة

في الاستانة تحت منظر الحكومة

الاصناف : جوكيه كلوب - تورك - غازي - ينيجه

اكسترا اكسترا - برنجي وايبكجي

مسرة الحياة

انك تحصل عليها بواسطة الاكتشافات العجيبة التي اكتشفها الدكتور ريشار ويز من برلين

DR. RICHARD WEISS, BERLIN

فريتلين للسيدات. FERTILINE فريتلين لرجال VIRILINE

في احوال الضعف الجنسي قبل الاوان في حالة استعادة القوى البدنية في الامراض العصبية وارتعاش اليدين والرجلين - اوجاع القلب - عسر التنفس - تشنج ولكز الجلد - ايضاض الشعر واستعادة لونه السابق.

ابنها السيدات استعملن فريتلين!...

فريتلين ٠٠١ - قصود اليكم قواكم الروحية والجسدية ويزداد النشاط وتتوى الاعصاب.

خاندرا الوكيل الرئيسي : صندوق البريد ٢٢٧ بالقدس

مطبعة دار الايتام الاسلامية بالقدس

عضو آخر، ذلك ان لما محاكمها المخصوصة من المرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للمل تستأنف اليها الاحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية وقد اتبعت هذه النعابة سياسة ترمي الى ادخال نظام اجتماعي جديد الى فلسطين، يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ «اشتغال العامل بنفسه» (اي ان كل انسان يجب ان يشتغل ويحتسب تشييل العمال المستأجرين) وان لم يكن في استطاعة العامل «الاشتغال بنفسه» فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم.

ونظراً للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري ان تكون حكومة فلسطين، بصفتها وكالة عنها، المرجع الذي يفصل في جميع امور السياسة المتعلقة بالمهاجرة وتضع ضرورة ذلك على الاخص متى اخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الاراضي. غير انه لا يمكن استنباط اية تحسينات وافية في الادارة الحالية الا اذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة اخرى فيما يتعلق بواجبات كل منها، واخذ بعين الاعتبار التام ذلك التفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة.

(٢٧) اما فيما يتعلق بصله المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في اي وقت ما. ويصدق ذلك على الاخص فيما يتعلق بالاهالي العرب. ورغمما عن عدم وجود احصاءات يصح الاعتقاد عليها قد ابدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بان درجة البطالة بين الاهالي العرب قد وصلت حداً خطراً وان البطالة بين اليهود قدادت الى نواح غير مرضية بالمرء في استطاعة القول بأنه قد ثبت بصراحة ان تحضير جدول العمال يجب ان يبنى على التثبت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وبلي ذلك وجوب التأكيد التأكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالاته بكل ايمان وتدقيق في ايجاد وسيلة لهذا الغرض. ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد الى مركز فلسطين اجمالاً فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكيد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار اي طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقتاً بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحصين، او عن اية اسباب اخرى.

(٢٨) تفرض المادة السادسة من حلك الانتخاب عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوقي ومركز سائر طوائف الاهالي من جراء الهجرة اليهودية. فمن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لعيشتهم ما اذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم، فتمت على الدولة المنتدبة، توفيقاً لاحكام حلك الانتخاب اما ان تخفف المهاجرة او توقفها، اذا استدعت الضرورة ذلك، وبما يتسنى للعاطلين من «الطبقات الاخرى» ايجاد عمل لهم وما يلاحظ بهذا الصدد، ان حكومة جلالاته في نور التحقيق الذي جرى في مشككتي المهاجرة والبطالة، تعتبر بان توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر ايار الماضي كان مبرراً تماماً.

وقد ادعي بأن موافقة المندوب السامي على اصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمناً وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبان حكومة جلالاته بالتالي كانت مدفوعة بموامل سياسية عندما اوقفت اصدار هذه الشهادات. غير ان الحالة ليست كذلك. ذلك ان حكومة جلالاته عندما قررت توقيف اصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الاراء التي اعراب عنها في تقرير لجنة شومن جهة عدم وجود اراضي كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة. وقد ثبت ان هذه الامور تستوجب تحقيقاً بواسطة خبير غير ان حكومة جلالاته شعرت انه، وبما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه، لا يجوز اتخاذ اية تدابير من شأنها ان تزيد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأي اكثرية لجنة شو.

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود دون اعتبار هذه القيود، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر الى مصالح سكان فلسطين عموماً وانما بالنظر الى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة ايضاً. وما زال الرب يساور الاهالي العرب - وهذا مما لا شك فيه - من ان الضائقة الاقتصادية التي يقاسونها الان هي بلا شك ناشئة بالاكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هنالك اسباب